مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٩٤٦**

الثلاثاء، ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد روسيلي	(أوروغواي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2017/373)

رسالة مؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/400)

رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/440)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

تأبين ضحايا الإرهاب في مانشستر، المملكة المتحدة

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن، أدين بشدة الهجوم الإرهابي البشع الذي ارتُكب في مانشستر، المملكة المتحدة، ضد شباب أبرياء. ويعرب أعضاء مجلس الأمن عن خالص تعازيهم لأسر المتوفين ولشعب وحكومة المملكة المتحدة. وأود أن أطلب إلى أعضاء المجلس الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة حدادا على الضحايا.

التزم أعضاء مجلس الأمن الصمت لمدة دقيقة.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2017/373)

رسالة مؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/400)

رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/440)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/373، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧، موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن. والوثيقة S/2017/400، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن؛ والوثيقة S/2017/440، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص التعازي لأسر ضحايا الهجوم الإرهابي المروع في مانشستر أمس وعن تضامني القوي مع شعب وحكومة المملكة المتحدة.

وأود أيضا أن أشكر رئيس وأعضاء مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية لهم، لأول مرة بصفتي الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، بشأن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) المتعلق بالقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية. وسأحيطهم علما أيضا بآخر المستجدات عن أنشطة آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

ويسرني أن ينضم إلينا اليوم السيد إدمون موليه، الذي عينه الأمين العام في ١ أيار/مايو في منصب رئيس الفريق المستقل المؤلف من ثلاثة أعضاء في آلية التحقيق المشتركة. وعلى الرغم من أنني سأحيط المجلس علما بإيجاز بالأنشطة الجارية للآلية المشتركة، فإن السيد موليه سيكون بوسعه الرد على أي أسئلة قد يطرحها الأعضاء فيما يتعلق بعمل الآلية.

كما أشير إلى أن السيد ستيفان موغل قد عُين في ٨ أيار/مايو عضوا في فريق قيادة الآلية المشتركة. وسيكون مقر السيد موغل في لاهاي.

أنتقل أولا إلى التقدم المحرز في ما يتصل بالقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) والقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية المعلنة في سوريا. لقد ناقشت هذه المسائل مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في عدة مناسبات، وقدم معلومات قيمة ورؤية ثاقبة مُعتبرة عن أنشطة المنظمة. ولا تزال المشاركة على المستوى العملي بين مكتب شؤون نزع السلاح ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إيجابية واستباقية. كما تواصلت مع البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، وكذلك مع معظم أعضاء مجلس الأمن. وعززت هذه المناقشات فهمي لظروف وطرق تطور هذه المسائل.

وكما قال الأمين العام في آخر رسالة له، لا يزال الوضع في ما يتعلق بتدمير مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية دون يتغير. وقد تحققت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من تدمير ٢٤ من إجمالي ٢٧ مرفق إنتاج معلن. بيد أن الحالة الأمنية السائدة لا تزال تحول دون الوصول الآمن إلى المواقع الثلاثة المتبقية، التي تتألف من حظيرة طائرات ومرفقين ثابتين فوق الأرض.

ومن المتوقع أن يمضي العمل في معالجة المسائل العالقة المتصلة بالإعلان السوري والتعديلات اللاحقة قُدما باستئناف المشاورات الرفيعة المستوى في لاهاي. وجرت في السابق ثلاث جولات من هذه المشاورات خلال الفترة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٦، وذلك بهدف حل جميع المسائل المعلقة المتصلة بالإعلان السوري. وقدم المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقريرا إلى المجلس التنفيذي للمنظمة في تموز/يوليه ٢٠١٦، والذي أشار إلى أن هذه المسائل لا تزال دون حل وحث الجمهورية العربية السورية على تغيير النهج الذي تتبعه.

وفي آذار/مارس، أرسل المدير العام رسالة إلى نائب وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، سعادة السيد فيصل المقداد، دعاه فيها ووفده إلى استئناف هذه المشاورات الرفيعة المستوى في أوائل أيار/مايو غير أنه تقرر أن هذه المشاورات ينبغي تأجيلها مؤقتا لضمان أن تكون المناقشات مثمرة ومنتجة قدر الإمكان. والتواريخ الجديدة لاستئناف المشاورات الرفيعة المستوى لم تتحدد بعد. وقد شجع الأمين العام مرارا التعاون بين حكومة الجمهورية العربية السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في حل هذه المسائل المعلقة.

أنتقل الآن إلى عمل بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. فمنذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى المجلس بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.7915)، أحال المدير العام تقريرين لبعثة تقصي الحقائق إلى الأمين العام ثم جرى تعميمهما على مجلس الأمن.

أولا، في أيار/مايو، أحال المدير العام تقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظم حظر الأسلحة الكيميائية في سورية بشأن حادثة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وقد أُعد هذا التقرير في أعقاب تحقيق أجراه فريق تابع لبعثة تقصي الحقائق بشأن ادعاء باستخدام الأسلحة الكيميائية في منطقة أم حوش في ريف حلب في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وعقب تقديم حكومة الجمهورية العربية السورية لطلب تحقيق، نُشر فريق من بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في دمشق في مناسبتين: في الفترة من ١١ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وخلال الفترة من ٦ إلى ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وأجرى الفريق خلال هاتين المهمتين مقابلات وجمع شهادات واستعرض وثائق ومعلومات أخرى قدمتها السلطات السورية. ولم تتمكن بعثة تقصّي الحقائق من زيارة موقع الحادثة المزعومة بسبب الوضع الأمني السائد.

واستعرض فريق بعثة تقصي الحقائق أيضا تحاليل عينات الدم لمصابتين أفيد بإصابتهما في الهجوم المزعوم. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى فريق بعثة تقصي الحقائق تقييما غير متلف وأخذ عيّنات من قذيفة هاون أفيد بصلتها بالحادث المزعوم.

وقد سلم خبراء فريق الاتحاد الروسي الكيميائي والبيولوجي والنووي والإشعاعي قذيفة الهاون إلى الفريق. وأشار التحليل المخبري إلى أن القذيفة تحتوي على الخردل الكبريتي.

كما عمم الأمين العام في مجلس الأمن رسالة من المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2017/440، المرفق) تتضمن تقريراً مرحليّاً لبعثة المنظمة لتقصّي الحقائق في الجمهورية العربية السورية بشأن حادثة أُبلغ عن وقوعها في خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل.

وبعد إجراء تقييم أولي، تم تشكيل فريق لبعثة تقصي الحقائق للتحقيق في الحادث. وتم إرسال الفريق إلى بلد مجاور، حيث أجرى مقابلات مع الضحايا وشهد جمع العينات الأحيائية الطبية من ضحايا الحادث المزعوم. كما حصل الفريق على عينات بيولوجية بيئية من حيوانات نافقة أفيد بأنها كانت قريبة من موقع الحادث وحصل على عينات بيئية من مكان قريب مما يشتبه في أنه نقطة الارتطام. وحضر الفريق تشريح ثلاث جثث لضحايا مزعومين، وشهد استخراج العينات الأحيائية الطبية من تلك الجثث، وتلقى تقارير التشريح. وكما أعلن بالفعل المدير العام، أظهر تحليل العينات التعرض للسارين أو مادة شبيهة بالسارين.

وليس هذا تقريرا نهائيا؛ ولا يزال هناك عمل ينبغي القيام به. وقد قام فريق بعثة تقصي الحقائق بجمع المعلومات وإجراء المقابلات، ويجري حاليا تحليل جميع المواد والمعلومات. كما قال لي المدير العام إن فريق بعثة تقصي الحقائق يخطط لزيارة محتملة إلى خان شيخون. وكما يعلم أعضاء المجلس، تخضع خان شيخون لسيطرة الحكومة. وفي تبادل للرسائل، طلب المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٢٩ نيسان/أبريل دعم الأمم المتحدة في شكل مساعدة أمنية ولوجستية وعملياتية. وأشار الأمين العام في ٤ أيار/مايو في رسالة رده إلى استعداده تقديم هذا الدعم، وأشار إلى أن المكاتب المختصة في الأمانة العامة تقوم بالفعل بالتخطيط. وفي هذا الصدد، ما زلت على اتصال منتظم مع المدير العام من أجل المساعدة على كفالة أن تكون أي زيارة لفريق بعثة تقصي الحقائق للموقع مصحوبة بأشد الضمانات الأمنية.

سأتكلم بإيجاز شديد عن أعمال آلية التحقيق المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. منذ تعيين كل منا مؤخرا في منصبه، أنا والسيد موليه على اتصال منتظم، ونعتزم كفالة سلاسة التنسيق بين مكتب شؤون نزع السلاح والآلية المشتركة. ويؤيد مكتب شؤون نزع السلاح تأييدا تاما عمل الآلية المشتركة ويحترم تماما استقلالها.

لقد تلقت الآلية المشتركة أحدث تقريرين لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تكلمت عنهما توا. وبلغني أن الآلية تدرس الآن هذين التقريرين، وستطلع مجلس الأمن على خطواتها المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل الآلية التطلع إلى معلومات مفيدة لتحقيقاتها، كما حدث في الماضي. وفي رسالته الموجهة إلى مجلس الأمن في ٢٨ نيسان/أبريل، دعا الأمين العام جميع الدول إلى دعم بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآلية التحقيق المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة الحاسمتي الأهمية. وبالمثل أدعو الجميع إلى دعم مهمة الآلية الهامة وتقديم تعاونهم الكامل.

يجب ألا نسمح لأنفسنا بالتعود على المزاعم المستمرة باستخدام الأسلحة الكيميائية. هذه مسألة لا يمكن للأمم المتحدة أن تكون محايدة بشأنها. إن استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف، القوات الحكومية أو الجماعات الإرهابية أو جماعات المعارضة المسلحة، على هذا الصعيد، لا يمكن ولن يتسنى تبريره بغض النظر عن الاستفزاز أو أي ظرف من الظروف. إن عودة ظهور تلك الأسلحة لا يمكن تبريره ولا يمكن أن يعتبر أي شيء سوى أنه انتهاك لأبسط مبادئ القانون الدولي وانحراف خطير عن الطريق

الأوسع نطاقا المتفق عليها دوليا نحو تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة الكيميائية. وعليه، هذه ليست مسألة يمكن تسييسها. ويجب على المجتمع الدولي أن يكون على ثقة بأن هذا الهدف لا يزال في متناولنا وأن الذين يقفون في طريق تحقيقه سيتم تحديدهم وإخضاعهم للمساءلة. وأهمية هذا الأمر الآن أكثر من أي وقت مضى.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد لورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تنضم بوليفيا إلى إدانة الهجوم الإرهابي الذي وقع في مانشستر بالأمس. قلوبنا مع أسر الضحايا ومواساتنا لها، ونتمنى الشفاء العاجل للجرحى. ونقدم خالص تضامننا لشعب المملكة المتحدة وحكومتها.

تتقدم دولة بوليفيا المتعددة القوميات بالشكر إلى وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها الإعلامية. ونغتنم هذه الفرصة لتقديم دعمنا لرئيس آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، السيد إدموند موليه، في الأعمال والمهام التي تولاها مؤخرا.

ونحيط علما بالعمل الذي أنجزته حتى الآن بعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في أم حوش وفي ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ في خان شيخون في الجمهورية العربية السورية.

وفيما يتعلق بالاستخدام المؤكد لغاز الخردل والسارين في الحادثتين المبلغ عنهما، تعرب بوليفيا عن إدانتها الحازمة والمطلقة لاستخدام الأسلحة الكيميائية أو العناصر الكيميائية كأسلحة، وهو ما يعد جريمة لا يمكن تبريرها أينما ارتكبت وأيا كان مرتكبوها، لأنها تشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان والقانون الدولي والسلم والأمن الدوليين. ويجب التحقيق على النحو الواجب مع المسؤولين عن ارتكاب هذه الأعمال الإجرامية، وتقديمهم إلى العدالة ومعاقبتهم بأكبر قدر من الصرامة.

ونعيد تأكيد التزام جميع الدول بمكافحة انتشار الأسلحة الكيميائية وفقا لأحكام اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، التي تؤكد أن الحظر الكامل والفعلي لاستحداث الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة وإنتاجها وحيازتها وتكديسها والاحتفاظ بها ونقلها يمثل خطوة ضرورية صوب تحقيق وتعزيز مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

وفي ذلك الصدد، نكرر دعمنا لآلية التحقيق المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيمائية والأمم المتحدة فيما تضطلع بمهامها وفقا لولايتها وتقوم بعملها بأكثر الطرق الممكنة منهجية وتقنية وأمانة من خلال تحقيق مستقل ومحايد وكامل وقاطع.

وفي الختام، نكرر أن الخيار الوحيد لحل النزاع في الجمهورية العربية السورية ومنع وقوع المزيد من الخسائر البشرية هو عن طريق عملية انتقال سياسي شاملة للجميع بقيادة الشعب السوري، مع احترام سيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أوروغواي.

باسم أوروغواي، أود أن أبدأ بالإعراب عن إدانتنا الكاملة للهجوم الإرهابي الذي وقع الليلة الماضية في مانشستر. ونقدم تعازينا القلبية إلى أسر الضحايا، وكذلك لشعب وحكومة المملكة المتحدة عقب هذا الهجوم البشع والجبان، ونتمنى للعشرات الذين أصيبوا الشفاء العاجل.

أود أن أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها الإعلامية وأتمنى لها كل التوفيق في منصبها الجديد. يشكل استخدام الأسلحة الكيميائية، حيثما وقع، تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، وانتهاكا خطيرا للقانون الدولي. ولذلك، تدين أوروغواي بشدة كل حالة من حالات استخدام المواد الكيميائية السامة كأسلحة في النزاع السوري الذي يؤثر على السكان المدنيين بوصفها جريمة حرب، وتؤكد من جديد ضرورة تقديم المسؤولين عن هذه الجرائم الشنيعة إلى العدالة. وإلى أن يتم تدمير الترسانة الكيميائية السورية برمتها، المعلنة أو غير المعلنة، أو إخضاعها للضمانات، لا يمكن لمجلس الأمن إغلاق ملفه بشأن هذا الموضوع بشكل نهائي. وفي هذا الصدد، نشجع السلطات السورية على التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتوضيح الإسقاطات والتناقضات التي يتضمنها الإعلان الأولي السوري.

للأسف، قبل أكثر من شهر بقليل، وكذلك سابقا في شهر شباط/فبراير، أخفق المجلس في مسؤوليته عن اتخاذ خطوات للتحقيق في تلك الجرائم الشنيعة. ولهذا السبب، نريد التأكيد على أن وجود حق النقض يحد من أداء وفعالية عمل مجلس الأمن ويجعل جهوده أكثر اختلالا. في المستقبل، يتعين على الأعضاء الذين يملكون هذا الامتياز، الامتناع عن استخدامه في حالات جرائم الحرب التي تنطبق بوضوح على هجوم خان شيخون الذي وقع في ٤ نيسان/أبريل. وتحث أوروغواي المجلس على مواصلة جهوده الرامية إلى التوصل إلى توافق آراء يمكّن أعضاءه من تجاوز خلافاتهم، بغية منع وقوع حوادث جديدة تستخدم فيها الأسلحة الكيميائية في سورية، ومكافحة إفلات المسؤولين عن تلك الفظائع من العقاب.

ليس لدينا حتى الآن أدلة كافية لتمكيننا من تحديد المسؤولين عن الهجوم على خان شيخون بشكل قطعي. وقدم العديد من أعضاء المجلس ومختلف المنظمات الدولية، بالفعل تقارير توصلوا فيها إلى بعض الاستنتاجات. بيد أن تأكيد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية استخدام غاز السارين أو مادة مماثلة، سيساعد بلا شك على كشف الذي نظم الهجوم. وفي الأشهر المقبلة، ستكون مهمة آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة هي تحديد المسؤول حتى يتسنى للمجلس اتخاذ إجراء أخيرا، وهو أمر كثيرا ما تم تأجيله.

وتؤكد أوروغواي من جديد دعمها الكامل لعمل آلية التحقيق المشتركة الهام والمحايد، وثقتها في القيادة والخبرات المثبتة للسيد إدموند موليه، رئيس الفريق المستقل التابع للآلية، لضمان التحقيق مع مرتكبي هذه الحوادث والحوادث الأخرى خلال الأشهر القليلة المقبلة، وفقا للولاية الممنوحة من المجلس. وستمكّن الاستنتاجات مرة أخرى المجلس من اتخاذ قرار بشأن الخطوات التي ينبغي اتخاذها من أجل تقديمهم إلى العدالة. وبينما تبين تعقيد هذه المهمة، ينبغي ألا يكون من المستحيل إنجازها، بالنظر إلى أن المجلس لديه الأدوات التي يحتاجها للقيام بذلك.

ونكرر دعوتنا جميع أعضاء المجلس إلى تجاوز الخلافات الداخلية بغية التوصل إلى حل سياسي لإنهاء أعمال العنف، والمساعدة على توطيد وقف إطلاق النار، وإعطاء الأولوية لحماية المدنيين، وإعطاء الأمل لمئات الآلاف من الضحايا أنه يجري في نهاية المطاف تقديم مرتكبي الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في سورية إلى العدالة.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.